نشرة صندوق النقد الدولي

أحد شوارع التسوق في اسطنبول: بعض الاقتصادات الصاعدة، مثل تركيا، يحتاج إلى إصلاحات لإعادة توجيه النمو بعيدا عن الاستهلاك. (الصورة: Yadid Levy/Robert Harding/Newscom)

مذكرة مناقشات خبراء الصندوق

الأسواق الصاعدة تواجه مسيرة صعود شاقة للعودة إلى مستويات النمو السابقة

بقلم سيدا أونر ولويس كوبيدو

12 يونيو 2014

- العوامل الهيكلية تثقل كاهل النمو في الاقتصادات الصاعدة
- تراجع الدعم من البيئة الخارجية، لكن تأثيره يختلف من بلد إلى آخر
- يتعين أن تعيد البلدان التفكير في محركات النمو، وأن تركز على الإصلاحات الهيكلية
-

تفيد دراسة جديدة أجراها صندوق النقد الدولي بأنه في ظل تراجع الدعم من البيئة العالمية وتلاشي مكاسب الإنتاجية التي تحققت في العقد الماضي، يتعين أن ينبع نمو الأسواق الصاعدة من محركات جديدة، تساندها موجة جديدة من الإصلاحات الهيكلية.

والدراسة التي تحمل عنوان "الأسواق الصاعدة في مرحلة التحول: آفاق النمو والتحديات" تلقي الضوء على العوامل الكامنة وراء قوة أداء الاقتصادات الصاعدة في العقد الماضي وكيفية تأثير التحولات العالمية الجارية على آفاقها في الفترة القادمة. وتبني هذه الدراسة على عدد إبريل 2014 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي تناول دور محركات النمو الخارجية والمحلية في الأسواق الصاعدة وعلى المناقشات التي جرت خلال مؤتمر عُقد في فصل الخريف الماضي حول نفس الموضوع.

وتذكر الدراسة أنه على الرغم من تغير البيئة الخارجية، فتحقيق النمو المستمر في هذه البلدان لا يزال ممكنا. لكن الأسواق الصاعدة يتعين أن تحتفظ بسياسات محلية سليمة، وأن تؤكد من جديد أهمية الإصلاحات الهيكلية، وأن تسعى جاهدة لزيادة الإنتاجية.

ويذكر المؤلفون أن "التعافي من تباطؤ النشاط الحالي ومعاودة النمو بمعدلات أعلى كما في العقد الماضي لن يكون أمرا هينا." وأشاروا إلى أن "الالتزام العاجل والحاسم بإجراء إصلاحات مصممة خصيصا سيعود بالنفع الكبير على المدى الأطول."

الألفينات: سياق عالمي مواتٍ وتأثير متفاوت

حظي نمو الأسواق الصاعدة في الألفينات بدعم من طائفة من الأوضاع الخارجية المواتية. فتزايُد الطلب العالمي واتساع سلاسل العرض أعطى دفعة للتجارة العالمية، بينما انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة سَهّل الأوضاع المالية العالمية. وأدت "الدورة الكبرى" لطفرة أسعار السلع الأولية إلى دعم النمو في كثير من البلدان الصاعدة والنامية المصدرة للسلع الأولية. وتمكنت الأسواق الصاعدة من الاستفادة من هذه الأوضاع بفضل زيادة التبادل التجاري والانفتاح المالي.

مع ذلك، هناك اختلافات شاسعة على مستوى الاقتصادات الصاعدة من حيث المنافع التي تحققت من الأوضاع الخارجية المواتية. فتزايد الطلب من الشركاء التجاريين أضاف في المتوسط نصف نقطة مئوية إلى النمو في البلدان التي كانت أكثر انفتاحا أمام التجارة. وأدت أوضاع التمويل السهلة إلى زيادة الاستثمارات وأضافت في المتوسط ما يزيد على ثلث نقطة مئوية إلى النمو في البلدان المنفتحة ماليا، بينما ارتفاع أسعار السلع الأولية دعم زيادة الاستثمار والنمو في الاقتصادات الأكثر اعتمادا على السلع الأولية (الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1

تأثير الأوضاع الخارجية على النمو

الطلب المتزايد من الشركاء التجاريين ساعد على إعطاء دفعة للنمو في البلدان الأكثر انفتاحا أمام التجارة، مثلما فعلت سهولة أوضاع التمويل في البلدان المنفتحة ماليا.

(نقاط مئوية)

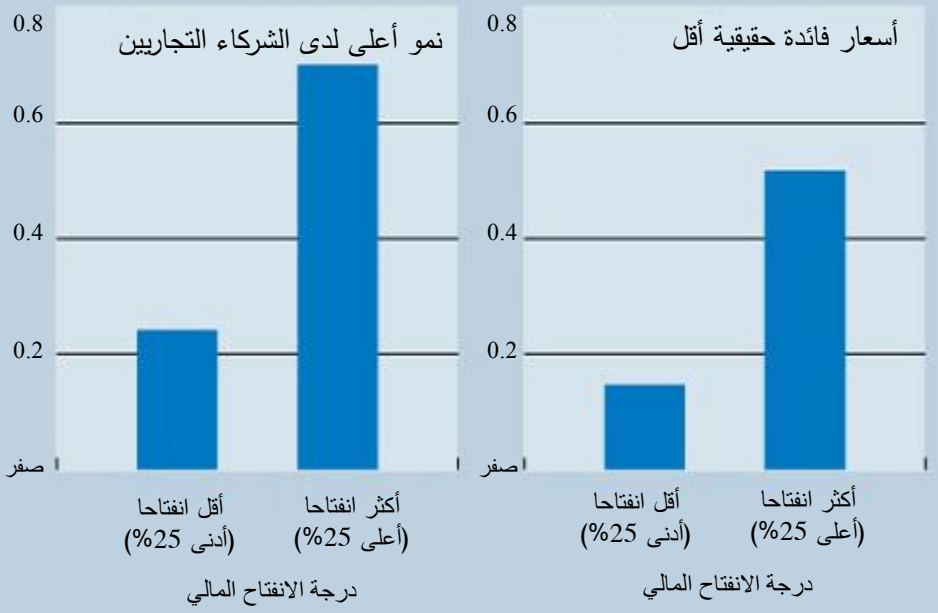

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كذلك استفاد كثير من الأسواق الصاعدة من "أوقات اليُسر" في تعزيز أطر السياسات، والحد من مواطن الضعف، وبناء حيز أمام السياسات. وكانت هذه البلدان قادرة على تخفيض الديون، والتمتع بتكاليف اقتراض منخفضة، واعتماد نظم أكثر مرونة لسعر الصرف ثبتت أهميتها البالغة عندما وقعت الأزمة المالية العالمية.

وفي معظم الاقتصادات الصاعدة، بدا ارتفاع النمو أثناء الألفينات واضحا على الصعيد المحلي في ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويُعزى قسم كبير من طفرة الإنتاجية إلى ارتقاء لبلدان لسلسلة القيمة وإعادة توزيع عوامل الإنتاج على

القطاعات التي تحقق إنتاجية أعلى. أما المكاسب التي تحققت من الإصلاحات التي أُجريت في عقود سابقة وأدت إلى زيادة التحرر التجاري والمالي فقد أضافت إلى نمو الإنتاجية كما ساهمت الأوضاع الخارجية المواتية في تيسير عملية التحول.

التباطؤ والتعافي في الآونة الأخيرة (منتصف الطريق)

في ظل التراجع الحالي للأوضاع الخارجية المواتية التي ظهرت في الألفينات، يجري في الوقت الحاضر سحب السياسات التنشيطية التي شُرِّعت لمواجهة "الركود الكبير"، بينما مكاسب الإنتاجية متجهة نحو الثبات، والنمو الاقتصادي يتباطأ في مختلف الأسواق الصاعدة. وبينما تكتسب هذه العوامل درجات متفاوتة من الأهمية – نظرا لاختلاف محركات النمو القوي بين اقتصادات الأسواق الصاعدة – يتسم التباطؤ بأنه واسع الانتشار ومستمر. وفي واقع الأمر، تباطأ النشاط في 80% من الأسواق الصاعدة في 2012، وبنهاية عام 2013، كان معدل نمو الأسواق الصاعدة أقل في المتوسط بمقدار 1.5 نقطة مئوية من عام 2011.

وتؤكد تقديرات الدراسة أن طبيعة انتشار حالة التباطؤ ترجع إلى ضعف الطلب الخارجي، ولا سيما من الاقتصادات المتقدمة والصين. وعلى الصعيد المحلي، عمد عدد من الأسواق الصاعدة إلى سحب دفعة التنشيط المالي التي مُنِحت لمواجهة الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي ساهم في تخفيض النمو.

ولكن ما مدى استمرارية تباطؤ النشاط؟ تكشف الدراسة أن العوامل الدورية والهيكلية أثقلت كاهل النمو بدرجات مختلفة، وأنها تكتسب، في المتوسط، نفس الدرجة من الأهمية في تفسير تباطؤ النشاط (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2

تطور النمو في الأسواق الصاعدة

الأوضاع الخارجية المواتية آخذة في التراجع، بينما يجري سحب السياسات التنشيطية، ومكاسب الإنتاجية متجهة نحو الثبات، مما ينتج عنه انخفاض النمو الممكن.

(متوسط بسيط، %)

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

التحديات أمام النمو في المستقبل

ما الذي تعنيه هذه النتائج ضمنا بالنسبة لآفاق نمو الأسواق الصاعدة في السنوات القادمة؟

نظرا لعزو جزء من تباطؤ النشاط في الأسواق الصاعدة مؤخرا إلى عوامل دورية وعوامل خارجية، فمع تعزز الطلب من الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع بالتالي تعزز النمو في الأسواق الصاعدة.

وفي نفس الوقت، تمر الأوضاع العالمية بمرحلة تغير نحو تقديم دعم أقل. ولا يُتوقع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى معدلات النمو السابقة على الأزمة التي أذكتها المديونية. ومع خروج الاقتصادات المتقدمة من السياسات النقدية غير التقليدية بسرعات مختلفة، تنشأ احتمالات بحدوث مزيد من التقلبات وارتفاع تكاليف الاقتراض في الاقتصادات الصاعدة. ولا يُتوقع أن تكون أسعار السلع الأولية بنفس القوة في المرحلة القادمة، الأمر الذي من شأنه إضعاف الاستثمار في البلدان المصدرة للسلع الأولية.

كذلك تمر الأوضاع المحلية في الأسواق الصاعدة بمرحلة تغير. ويُتوقع تباطؤ النمو بصورة طبيعية إلى حد ما مع تقارب الاقتصادات نحو مستويات دخل أعلى. وفي بعض البلدان، وخاصة تلك التي اعتمدت اعتمادا مفرطا على الاستهلاك، بدأت العوائق الهيكلية تفرض قيودا، بينما الجهود التي تُبذل في بلدان أخرى لزيادة فرص العمل ستبلغ الحدود الطبيعية. فضلا على ذلك، هناك احتمالات باستمرار تباطؤ النمو في البلدان التي سمحت بتراكم الاختلالات الخارجية والمالية منذ وقوع الأزمة بينما تسعى لمعالجة المخاطر التي تهدد ميزانياتها العمومية.

ومن شأن السياسات قريبة المدى أن تساعد على تخفيف آثار تغيرات البيئة الخارجية. على سبيل المثال، سيكون النمو في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية أقل حساسية لتراجع معدلات التبادل التجاري إذا ادخرت هذه البلدان حصة أكبر من إيرادات السلع الأولية غير المتوقعة. وبالمثل، في إمكان أسعار الصرف المرنة أن تخفف الآثار التي تُحْدِثها الصدمات المالية الخارجية في النمو. مع ذلك، وبخلاف التعافي الدوري، فإن الوصول في المرحلة القادمة إلى معدلات النمو المرتفعة التي شهدها العقد الماضي سيقتضي تضافر الجهود على صعيد السياسات.

إعادة النظر في معايرة أولويات السياسة

تشير الدراسة إلى أنه في وجود احتمال بتراجع الدعم من البيئة الخارجية، يتعين إعادة توجيه محركات نمو الأسواق الصاعدة في العقد الماضي نحو مصادر محلية قابلة للاستمرار. ويعني ذلك تطبيق إصلاحات هيكلية لإعادة توجيه النمو – بعيدا عن الاستهلاك في بعض الحالات (مثل البرازيل وتركيا) وبعيدا عن الاستثمار في حالات أخرى (مثل الصين). وتعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية يقتضي معالجة مواطن الضعف المحلية المتزايدة واحتواء تراكم تجاوزات القطاع الخاص.

وهناك كذلك حاجة إلى إصلاحات هيكلية مصممة خصيصا لتحسين توزيع عوامل الإنتاج وتعزيز الإنتاجية. وفي حالة البلدان الأقل دخلا، فإن الإصلاحات التي تساعد على إنشاء قطاعات جديدة وتسهيل ارتقاء سلسلة القيمة ستحقق مكاسب أكبر. أما في حالة البلدان الأعلى دخلا، ستتمثل الأولويات في الاستثمار في البحوث والتطوير، والتعليم العالي، والتطور التكنولوجي.

ويذكر المؤلفون أن إدارة التحول ستفرض تحديا جسيما. فالإصلاحات الهيكلية مكلفة، ولا تكتسب شعبية بصفة دائمة، وغالبا ما تلقى معارضة من أصحاب المصالح المكتسبة القوية.

وتقول الدراسة إنه برغم ذلك، هناك حاجة في الوقت الحاضر إلى اتخاذ إجراءات منسقة على مستوى السياسات. فالاضطرابات الأهلية والتوترات السياسية التي شهدها عدد من الأسواق الصاعدة الكبرى على مدى السنوات الأخيرة ترجع إلى الشعور المتنامي بالإحباط لدى السكان مع تراجع الاحتمالات المتوقعة للنمو، مقترنا بعدم المساواة المرتفع (أو المتزايد) في الدخل. ويتعين أن يضع صناع السياسات استراتيجياتهم الأطول أمدا وتوخي الوضوح في الإعلان عنها للجمهور لكسب التأييد اللازم من أجل إجراء تغيير جوهري، مع التأكد من تحقيق مزيد من التساوي في اقتسام المكاسب التي يحققها النمو. ويقتضي هذا الأمر حماية الفئات الأضعف من تكاليف التحول التي تنتج عن هذه الإصلاحات.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

تدوينة عن نمو الإنتاجية

ندوة عن الأسواق الصاعدة

عدد خريف 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي